

Distr.: General
17 February 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة عشرة

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية، فيتيت مونتا بهورن*

موجز

هذا التقرير هو نظرة إلى عمل المقرر الخاص، فيتيت مونتا بهورن، في السنوات الست الماضية. وهو في الوقت نفسه يقدم تحديثاً لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من منتصف عام ٢٠٠٩ حتى بداية عام ٢٠١٠. كما أنه يتعرف على الخطوات المستحسنة في المستقبل.

ويمكن وصف حالة حقوق الإنسان في هذا البلد بأنها نسيج وحده (أي إنها فريدة من نوعها) نظراً لتعدد الخصائص وكثرة الشذوذ. وببساطة هناك حالات انتهاكات لحقوق الإنسان تعتبر في وقت واحد مؤلمة ومروعة.

وحتى اليوم كانت استجابات سلطات البلد تقوم أساساً على الإصلاح الدوري للقانون. ولكن ليس المهم هو الشكل بل الحقيقة الموضوعية في كيفية ممارسة القانون ومدى استطاعة السكان العاديين في البلد التمتع بحماية وطنية لحقوقهم واحتياجاتهم اليومية. ويشير صوت المجتمع الدولي، عبر مختلف قرارات الأمم المتحدة، إلى أن قاعدة السلطة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فشلت في تحمل مسؤوليتها. وفي هذا الخصوص وحتى الآن، كانت الإجابة الدولية تستند بقدر كبير إلى الضغط الذي يمارس من خلال قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. ولكن معاناة الناس العاديين في البلد

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب تضمينها أحدث المعلومات المتاحة.

مستمرة كل يوم، في انتظار الضوء في نهاية نفق مظلم وطويل.

والمجتمع الدولي هو الذي عليه أن يوفر الأمل والحماية للناس، خصوصاً إذا كانت قاعدة السلطة في البلد غير قادرة على أن تفعل ذلك أو غير راغبة فيه. وعلى ذلك فمن الضروري تعبئة النظام الدولي تعبئة أشمل، وخصوصاً الأمم المتحدة وجميع فروعها، للعمل بطريقة أكثر تنسيقاً. ولهذا الغرض فإن المقرر الخاص مستعد للأخذ بالحواجز والمثبطات للتأثير في سلطات البلد حتى تتصرف بطريقة مسؤولة نحو مواطنيها. ولكن الكثير يعتمد على القيادة على الصعيد الدولي والإرادة والالتزام حتى لا تطول محنة الشعب أكثر مما طالت. ولما كانت حالة حقوق الإنسان في هذا البلد لها تأثير متعدد ومتميز، ولها انعكاسات خارجية، فإن الأمثلة الإنسانية التي تقدمها البلدان التي تتعامل مع هذه الانعكاسات هي أمثلة مهمة وموضع ترحيب كبير. كما أن استئناف المباحثات السداسية المتوقفة الآن من أجل المساعدة على نزع السلاح النووي من البلد ستكون فرصة جديدة تتيح مساحة لتحسين بيئة حقوق الإنسان في البلد.

وبوجه خاص فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب أن تتخذ التدابير التالية، من بين جملة أمور: ضمان توفير الغذاء وغيره من الحاجات الضرورية والحصول عليها بطريقة فعالة لمن يحتاجون إلى المساعدة؛ تصحيح نمط توزيع الأغذية المشوه؛ التعاون بطريقة بناءة مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في هذه القضية؛ تمكين الناس من أداء أنشطة اقتصادية لإشباع حاجاتهم الأساسية واستكمال سبل عيشهم دون تدخل الدولة؛ اعتماد وقف عقوبة الإعدام؛ إنهاء عمليات تنفيذ الإعدام علناً والتعسف ضد أمن الأشخاص، وغير ذلك من انتهاكات الحقوق والحريات؛ إنهاء عقاب من يسعون إلى الحصول على اللجوء في الخارج ومن أعيدوا إلى البلد؛ التعاون بطريقة فعالة لحل قضية الأجانب الذين اختطفهم البلد ومعالجة قضايا أخرى، منها نتائج الحرب الكورية، التي تجعل البلد مكبلاً بالخوف؛ التجاوب بصورة إيجابية مع توصيات المقرر الخاص. كما يتضمن التقرير عدداً من التدابير الأطول أجلاً، مع توصيات للمجتمع الدولي.

وهذا هو التقرير الأخير من المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	١		أولاً - مقدمة
٤	١٣-٢		ثانياً - نظرة إلى الماضي: نظرة عامة إلى عمل المقرر الخاص
٤	٧-٢		ألف - المنهجية
٦	١٣-٨		باء - الجوهر
٨	٦٠-١٤		ثالثاً - الحالة الحاضرة: أبعاد الحالة
٨	٢٣-١٤		ألف - الغذاء وسبل العيش
١١	٢٨-٢٤		باء - الاحتياجات الأساسية الأخرى والتنمية المتصلة بها
١٢	٤٠-٢٩		جيم - الأمن الشخصي والحريات
١٤	٤٥-٤١		دال - اللجوء والهجرة
١٥	٥٦-٤٦		هاء - مجموعات محددة
١٧	٦٠-٥٧		واو - الإفلات من العقاب والمسؤولية
١٩	٨٥-٦١		رابعاً - الزيارات القطرية
١٩	٦٧-٦١		ألف - منغوليا
٢١	٧٤-٦٨		باء - جمهورية كوريا
٢٣	٨٥-٧٥		جيم - اليابان
٢٦	٨٩-٨٦		خامساً - احتمالات المستقبل: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١- في عام ٢٠٠٤ أنشئت ولاية المقرر الخاص لتقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بواقع تقرير واحد في السنة إلى الجمعية العامة وتقرير آخر إلى لجنة حقوق الإنسان السابقة (التي أصبحت الآن مجلس حقوق الإنسان). وقد قُدم أحدث تقرير (A/64/224) إلى الجمعية العامة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. ولما كان الحد الأقصى لولاية المقرر الخاص هو ست سنوات، وكانت مدة المقرر الخاص الحالية هي الآن في سنتها السادسة، فإن هذا التقرير هو آخر تقرير سيقدمه بصفته الحالية إلى مجلس حقوق الإنسان. ويود المقرر الخاص أن يعرب عن شكره الحار لجميع الحكومات، وأعضاء المجتمع المدني، والمنظمات الدولية وغيرها من الكيانات المعنية التي سهلت عمله ودعمته، وخصوصاً بتقديم المعلومات التي استعملها في تقاريره. وهذا التقرير الأخير سيعرض جزءاً من تقدم عمله وسيقدم تحديداً للحالة يغطي النصف الأخير من عام ٢٠٠٩ حتى بداية عام ٢٠١٠، ويقدم توصيات للمستقبل. وبذلك فهو ينظر إلى الماضي ويتناول الحاضر واحتمالات المستقبل.

ثانياً - نظرة إلى الماضي: نظرة عامة إلى عمل المقرر الخاص

ألف - المنهجية

٢- يستذكر المقرر الخاص عند إنشاء تلك الولاية أن تكليفه بما كان في نظره تشريعاً عندما دعاه رئيس لجنة حقوق الإنسان لأداء هذا العمل. وقد بنى استنتاجاته على مجموعة من مصادر المعلومات: بعضها حكومي، وبعضها مشترك بين الحكومات، وبعضها غير حكومي. واستكملت هذه الاستنتاجات بزيارات قطرية، وخصوصاً للبلدان المجاورة، من أجل تقييم التأثير الذي يشعر به المتأثرون بحالة حقوق الإنسان في البلد موضع الدراسة. والمهم أنه اتصل بعشرات من اللاجئين وطالبي اللجوء، إلى جانب مصادر أخرى، ليعلم منهم بصفة مباشرة ما هي أحوال البلد الأصلي والأسباب التي جعلتهم يتركون مواطنهم. كما أنه كان يحصل على معلومات منتظمة من وكالات الأمم المتحدة التي لها وجود ميداني في البلد. وكان يكتب بنفسه جميع تقاريره، (ويطبقها على الآلة الكاتبة) ليضمن لعمله طبيعة الاستقلال.

٣- وبالإضافة إلى إعداد تقاريره للأمم المتحدة فإنه أرسل أيضاً عدة بلاغات للبلد موضع الدراسة ليطلب إيضاحات والرفق في معاملة الأفراد الذين يتأثرون سلباً بحالة البلد. وفي أغلب الحالات كان البلد يرد على بلاغاته بالرفض.

٤- ومن المؤسف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طوال مدة الولاية، رفضت التعاون مع صاحب الولاية. ولو كانت قد تعاونت، كأن تدعوه إلى البلد، لكان من الممكن أن تنفرج مساحة تعكس بصورة مباشرة التطورات الرئيسية في البلد، وخصوصاً بفضل الزيارات الموقعية والاتصالات على المستويين الوطني والمحلي.

٥- ولكن عدم الدخول شخصياً إلى البلد لم يمنع المقرر الخاص من جمع معلومات وتنسيقها من مجموعة متنوعة من المصادر العلمية، كجزء من عمليات الضوابط والتوازنات التي يقوم عليها التحليل الوارد في عمله. كما أنه حاول أن يبيّن الجسور بين البلدان التي صوتت لولايته والبلدان التي عارضتها وتلك التي اختارت الامتناع عن التصويت. وطوال السنوات كان يقدم معلومات لمجموعة متقاطعة من هذه البلدان ليبلغها بمنهجيته واستنتاجاته.

٦- والمساهمات الرئيسية للمصلحة العامة من العمل الذي أداه كخبير مستقل تشمل ما يلي:

(أ) هذا العمل هو خطة تحت مظلة الأمم المتحدة لعمل تقييم متناسق لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (تقريران في كل سنة: واحد لمجلس حقوق الإنسان والآخر للجمعية العامة)؛

(ب) هذا العمل هو أول عملية تقديم تقرير في الأمم المتحدة يستند إلى تحليل ناقد للحالة في البلد كما تأكدت من عدة مصادر معلومات؛

(ج) هذا العمل يُعلم المجتمع الدولي بحالة حقوق الإنسان في البلد، مما يعبئ الدعم لتعزيز وحماية تلك الحقوق؛

(د) هذا العمل يمكّن الدول من الحصول على معلومات أساسية في خيارات وضع السياسات الخاصة بقرارات الأمم المتحدة بشأن هذا البلد؛

(هـ) هذا العمل يصل إلى المستوى الميداني، وخصوصاً ضحايا الظروف السلبية.

٧- وأخيراً فإن أهم ما في عمل الإجراءات الخاصة هو قدرته على إسماع صوت من لا صوت لهم، وعرض الحقيقة العارية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

باء - الجوهر

٨- من الواضح بعد ست سنوات من ملاحظة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن حالات التعسف ضد مجموع السكان الذين من المفترض أن تكون السلطات مسؤولة عنهم هي حالات فاضحة ومتأصلة في وقت واحد^(١).

٩- ولا يعني هذا إنكار بعض التطورات البتاءة التي حدثت طوال السنوات في تنمية هذا البلد وارتباطه مع المجتمع الدولي. فأولاً، كما أقر به المقرر الخاص دائماً، فإن هذا البلد طرف في أربع معاهدات أساسية من معاهدات حقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق المرأة، حقوق الطفل) كما أنه شارك في أجهزة الرصد بموجب تلك المعاهدات. وثانياً، فإن عدداً من وكالات الأمم المتحدة حاضراً في هذا البلد لتقديم المساعدة، وكان التعاون مع السلطات إيجابياً على بعض الجبهات، مثلاً فيما يتعلق بعمل صندوق الأمم المتحدة للطفولة في تحصين الأطفال. وثالثاً، في نهاية عام ٢٠٠٩ أرسل البلد ممثلين إلى جنيف للمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل لسجل حقوق الإنسان فيه وأعرب عن رغبته في التعاون بموجب هذا الإجراء الجديد في الأمم المتحدة. ولكن يبقى معرفة إلى أي مدى ستقبل السلطات التوصيات العديدة التي انتهت إليها هذا الاستعراض وكيف ستتخذ تدابير متابعة إيجابية نتيجة لهذا الاستعراض. ورابعاً، وهو أمر جدير بالاهتمام، أدخلت عبارة "حقوق الإنسان" في الدستور عند تعديله عام ٢٠٠٩^(٢). ولكن يبدو أن مفهوم حقوق الإنسان في هذا البلد يرتبط على الأكثر بحماية الدولة والنخبة ودفع التهديدات الخارجية، بدلاً من المفهوم الإنساني في حقوق الإنسان العالمية. واستجابة للتأثير الدولي حدثت بعض إصلاحات في القوانين، مثل التعديلات الدورية التي تدخل على مدونة قانون العقوبات ومدونة الإجراءات الجنائية، إلى جانب سياسات جديدة مثل تلك التي تتعلق بتربية الأطفال.

(١) للاطلاع على الكتابات الحديثة عن الحالة العامة في البلد انظر: "White paper on human rights in North Korea 2009" (Seoul, Korea Institute for National Unification, 2009); "Situation of human rights in the Democratic People's Republic of Korea: report of the Secretary-General" (A/64/319); national report submitted by the Democratic People's Republic of Korea (A/HRC/WG.6/6/PRK/1); summary prepared by the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) on the Democratic People's Republic of Korea (A/HRC/WG.6/6/PRK/3); compilation prepared by OHCHR on the Democratic People's Republic of Korea (A/HRC/WG.6/6/PRK/2); draft report of the Working Group on the Universal Periodic Review (A/HRC/WG.6/6/L.12); Kim Kwang Jin, "After Kim Jong II: can we hope for better human rights protection?", Occasional Paper of the Committee for Human Rights in North Korea (Washington D.C., 2009).

(٢) Choe Sang-Hun, "New North Korean constitution bolsters Kim's power", *New York Times*, 29 September 2009.

١٠ - ومع ذلك فإن الجانب البناء في هذه التطورات يقوضه سعي الدولة البارز لتقوية نظام بعيد عن الجمهور العام ويحاول تأييد بقائه على حساب الشعب. والصورة العامة قائمة لعدة أسباب. فأولاً فإن الطبيعة اللاديمقراطية - بل الشمولية - في قاعدة السلطة خلقت شعوراً منتشراً بوجود "دولة الخوف" أو "الدولة كسجن كبير" عند القاعدة الشعبية التي ليست جزءاً من النخبة، وفي وجود قيود لا حدود لها مفروضة على حقوق الشعب وحياته. فقاعدة السلطة لا تسمح بأي خلاف، بل الواقع إنها تكبته بكل ما تملكه الدولة من قوة.

١١ - وثانياً، يعاني المجتمع من نظام واسع جداً للرقابة والوشاية، مما يؤدي إلى نقيض اليوتوبيا السياسية. وممارسات زرع الخوف بين السكان لا حدود لها، بما في ذلك حالات الإعدام علناً، والتعذيب، وإنزال عقوبات جماعية، وإساءة معاملة النساء والأطفال. وأدى ذلك إلى نشوء تسميات مثل "التعذيب على طريقة الحمامة" و"التعذيب على طريقة الطائرة"^(٣).

١٢ - وثالثاً، فإن الموارد القومية منحرفة لمصلحة النظام العسكري والنخبة الحاكمة. وهذا أوضح ما يكون فيما يتعلق بالإتفاق على العملية النووية، وهو التطور الذي أدانته المجتمع الدولي عبر عدة قرارات من الأمم المتحدة^(٤). وسوء الإتفاق هذا لم يؤد فحسب إلى استنزاف الميزانية القومية التي كان يجب إنفاقها على رفاهية الشعب بل إنه أيضاً أحل بالسلم والأمن الدوليين. والشاهد على هذا الجانب الأخير هو صدور عدة قرارات إدانة من مجلس الأمن. وأما عن الجبهة الداخلية فإن الإشارة إلى حقوق الإنسان في الدستور هي إشارة وهمية لأن الدستور كذلك يرسخ سياسة "العسكر أولاً" وأما التوجه الأفضل، أي "الشعب أولاً" فهو غائب من النص ومن الحقيقة.

١٣ - وحالات الشذوذ والتعسف قائمة طويلة وسيأتي وصفها بتفصيل أكثر في الفرع التالي الذي يتناول جوانب الحالة الحاضرة.

(٣) The Reality of Human Rights in North Korea (Seoul, Citizens' Coalition for Human Rights of

Abductees and North Korean Refugees, 2009)، الصفحة ١٦: "التعذيب على طريقة الحمامة هو تقييد أيدي السجناء في قضيب حديدي على أن تكون الأيدي خلف الظهر ويظل السجين غير قادر على الجلوس أو الوقوف فتصبح جميع عضلات الجسم متشنجة، وأما التعذيب على طريقة الطائرة فهو يعني ضرب السجين مع تقييد الأيدي والقدمين خلف الظهر وتعليق الجسم بحيث يكون متجهاً نحو الأرض، وهذه من الطرق التي عانى منها كثير من الكوريين الشماليين الذين هربوا من البلد".

(٤) آخرها القرار ١٨٧٤ من مجلس الأمن (٢٠٠٩).

ثالثاً - الحالة الحاضرة: أبعاد الحالة

ألف - الغذاء وسبل العيش

١٤ - كانت العلاقة بين السلطات والجمهور العام منذ ميلاد النظام، قبل نصف قرن، تقوم على التحكم في السكان بفضل نظام تبعية يحصل بموجبه السكان على حصص غذائية من الدولة من خلال شبكة توزيع حكومية. ولكن النظام انهار في أعوام التسعينات من القرن الماضي، خصوصاً مع النقص الغذائي الهائل في منتصف تلك الفترة، بسبب الكوارث الطبيعية التي اقترنت بسوء الإدارة من جانب السلطات. وعندئذ بدأ النظام في قبول المعونة الغذائية الدولية، وبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ بدأ تجربة حذرة مع نظام السوق حيث سمح للناس بالتجارة وكسب أسباب معيشتهم، خصوصاً وأن الدولة لم تكن تريد أن تخصص ما يكفي من مواردها لهذا الغرض. وفي هذا السياق كانت الدولة، ولا تزال، ترفع من اتجاهها نحو الطابع العسكري.

١٥ - وكان برنامج الأغذية العالمي قناة رئيسية لتوصيل المعونة الغذائية المتعددة الأطراف إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما كانت هناك بصفة دورية معونة ثنائية من البلدان المجاورة وبلدان أخرى. ولكن في عام ٢٠٠٩ أوقفت المعونة الغذائية من الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة سلطات البلد المتلقي، وطُلب من المنظمات غير الحكومية الأمريكية التي تعمل في توزيع الأغذية في البلد أن تغادره. ويبدو أن ذلك كان يرجع إلى رفض السلطات لإجراءات الرصد الدقيقة واحتمال استخدام مترجمين فوريين يتحدثون بالكورية من خارج البلد (مما كان يضمن مزيداً من توازن ترجمة الإجابات من المحيين أثناء عملية الرصد).

١٦ - ولا زال نقص الأغذية عام ٢٠٠٩ (مع تأثيره عام ٢٠١٠) قاسياً. ورغم أن المحاصيل كانت أحسن بدرجة طفيفة في بعض الجبهات عام ٢٠٠٨ بسبب الأحوال المناخية الجيدة فإن محاصيل عام ٢٠٠٩ كانت لا تبعث على نفس الرضا بسبب الجفاف في بعض الجهات وبسبب نقص الأسمدة. وعلى ذلك كانت المعونة الغذائية وسيلة ضرورية لمجموع السكان منذ منتصف تسعينات القرن الماضي ولا تزال مهمة حتى اليوم. وبالاقتباس من تقرير بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي التي اشتركت فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أشار البرنامج الأخير إلى أن:

مجموع الإنتاج الإجمالي وصل إلى ٤,٢١ مليون طن متري فقط قبل الطحن (٣,٣ مليون طن بعد الطحن). بمكافئ الحبوب، إذ إن الإنتاج الزراعي تعرض لعقبات قاسية بسبب نقص الأسمدة والوقود، وتدهور خصب التربة وبسبب العوامل الهيكلية. وحتى مع توقع الواردات التجارية ومع المعونة الغذائية المتعهد بها الآن فإن البلد يعاني من نقص في الحبوب بمقدار ٨٣٦ ٠٠٠ طن في السنة التسويقية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مما يترك ٨,٧ مليون شخص محتاجين إلى المساعدة الغذائية^(٥).

(٥) انظر www.wfp.org/countries/korea-democratic-peoples-republic-dprk

١٧- وفي عام ٢٠٠٨ بدأ برنامج الأغذية العالمي برنامجاً طارئاً للإغاثة يستهدف ٦,٢ مليون شخص، وهم أساساً من الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات والمسنين. ولكن بسبب نقص المعونة، الذي كان يرجع في أغلب الاحتمالات إلى عدم موافقة المجتمع العالمي على العملية النووية في البلد، لم تستطع المنظمة أن تساعد إلا مليوني شخص عام ٢٠٠٩. وأفادت التقارير بأن برنامج الأغذية العالمي سيبدأ، من حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إعادة تركيز برنامجه في ٦٢ مقاطعة في ست محافظات بدلاً من ١٣١ مقاطعة (ثلاث محافظات) التي كانت مستهدفة أصلاً بموجب عملية الطوارئ. وبحسب الموارد التي سيتلقاها البرنامج سيستطيع أن يطعم ما مقداره ١,٣٨ مليون شخص في جمهورية كوريا الديمقراطية الشمالية، وهم أساساً من الأطفال الصغار في المؤسسات ومن الحوامل والمرضعات والمسنين^(٦).

١٨- والمبدأ المطبق هو "لا غذاء بدون نفاذ". وكان الرصد مقيداً أكثر مما كان في الماضي (إشعار بمدة سبعة أيام بدلاً من ٢٤ ساعة فيما سبق)، ولكنه لا يزال شبه مفاجئ لأن الإذن متى صدر من السلطات يستطيع القائمون بالرصد أن يختاروا المكان الذي يزورونه دون ضرورة إبلاغ السلطات بجميع التفاصيل. ولكن السلطات لا تزال ترفض المترجمين الفوريين الذين يتحدثون الكورية من خارج البلد. وأكثر جزء من البلد يعاني من انعدام الأمن الغذائي لا يزال هو الجزء الشمالي الشرقي. ومن المهم أيضاً التأكيد أن المشكل ليس مجرد نقص الأغذية بل التوزيع المشوه للأغذية، الذي تستفيد منه النخبة.

١٩- وعندما انتهى برنامج الأغذية العالمي من استعراض عملية الإغاثة الطارئة في نصف مدتها عام ٢٠٠٩ رفضت السلطات أن تتركه يجري عملية تقييم للمحاصيل والأمن الغذائي لفترة ٢٠٠٩، رغم أن هذا التقييم، مثل التقييم الذي حدث عام ٢٠٠٨، سيكون مفيداً جداً للتخطيط والاستجابة لقضية الأمن الغذائي والوصول إلى السكان الضعفاء. وعلى ذلك تكون هناك مسألة شفافية.

٢٠- ويبدو من المنطقي أنه إذا كانت السلطات غير قادرة على إشباع الحاجات الأساسية للسكان فإنهم يجب أن يستطيعوا المشاركة في أنشطة تساعد على توليد دخل فينتجون أو يشترون أغذيتهم وقيمون أودهم. ولكن في عام ٢٠٠٥ بدأت الدولة الهجوم على نظام السوق الذي تطور بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ وأعادت فرض الرقابة على السكان وعادت إلى نظام التوزيع الحكومي. والمفارقة هي أنه نظام كان سيئاً لفترة طويلة ولا يمكن الأمل في أن يستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان. وهناك دراسة حديثة قسّمت السكان إلى خمس مجموعات من أجل الحصص الغذائية: الأولوية ١، كبار موظفي الحكومة؛ الأولوية ٢، موظفو الأمن وإنفاذ القوانين؛ الأولوية ٣، العاملون في الوحدات الصناعية؛

(٦) المرجع السابق.

الأولوية ٤، غيرهم من مجموع العاملين والمقيمين؛ الأولوية ٥، المزارعون^(٧). وفي الوقت الحاضر تعاني المجموعتان الرابعة والخامسة معاناة شديدة.

٢١- وفي عام ٢٠٠٩ كانت هناك تدابير قاسية جداً أثرت تأثيراً سلبياً على مجموع السكان الذين يجاهدون للوصول إلى آخر الشهر. فقد بدأت السلطات في حظر الزراعة على قطع الأرض الصغيرة وأغلقت الأسواق التي كان السكان يتقايضون فيها ما لديهم^(٨). كذلك قيل إن المزارعين يعانون من العسكرين الذين يحتلّسون أو يقتنصون حصة من إنتاج المزرعة^(٩). وفي نهاية العام فرضت السلطات إعادة تقييم العملة، ووضع سعر جديد للون. وعلى ذلك فإن اللون (الجديد) أصبح يساوي ١٠٠ من اللون القديم؛ أي حُذف صفران من جميع الأصول والمدخرات المالية، مما كان له أثر سيئ عند السكان^(١٠). وكانت هذه خطوة دافعة لتقييد نظام السوق، وإلجبار من يتمسكون بالعملة القديمة على تغييرها مقابل العملة الجديدة، وللتحكم في تداول النقود أثناء تلك العملية^(١١). وكانت هناك أيضاً تدابير لمعاقبة من يحاولون التصرف في العملة القديمة بطريقة سرية.

٢٢- وفي أوائل عام ٢٠١٠ أدخل إجراء جديد لحظر استعمال العملة الأجنبية في السوق وفي التجارة، وفرض العملة المحلية الجديدة على كل من الأجانب والمحليين^(١٢).

٢٣- وطوال السنوات الست الماضية كان المقرر الخاص يؤكد أن المعونة الغذائية مهمة، ولكن هناك اعتباراً مهماً آخر هو الأمن الغذائي، الذي يقع في بعض الحالات تحت عنوان الاستعداد للكوارث أو تخفيفها و/أو إدارتها. ويرتبط الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بالزراعة المستدامة، وصيانة البيئة، واشتراك الشعب في إنتاج الأغذية والانتفاع بها. وعلى ذلك فلا بد من الترحيب بعودة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن إلى البلد ليستأنف بعضاً من أنشطته المتعلقة بالأمن الغذائي التي كان على وشك البدء بها قبل إجباره على الانسحاب من البلد عام ٢٠٠٧، وذلك مثل تقليل خسائر ما بعد الحصاد (انظر DP/2009/8، الفقرة ٦).

(٧) Pomnyun Sunim, "Humanitarian aid to North Korea: how to approach it?", unpublished paper, 15 October 2009, p. 2.

(٨) انظر: *North Korea Today*, No. 288, August 2009 and No. 305, November 2009, available from <http://goodfriendsusa.blogspot.com/>.

(٩) نفس المرجع، العدد ٣٠٢ والعدد ٣٠٤، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

(١٠) نفس المرجع، العدد ٣٠٧/٣٠٨ والعدد ٣١٠، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(١١) Hyeong Jung Park, "Impact and outlook of currency exchange in North Korea", online series (Seoul, Korea Institute of National Unification, 17 December 2009).

(١٢) "North Korea bans foreign currency use", *Bangkok Post*, 1 January 2010, p. 9.

باء - الاحتياجات الأساسية الأخرى والتنمية المتصلة بها

٢٤- حدث تدهور عام في البنية الأساسية الصحية والتعليمية. فالمستشفيات تفتقر إلى الأدوية، والمدارس تفتقر إلى الكتب المدرسية وكلا القطاعين يفتقر إلى الكهرباء. ورغم أن التعليم الأساسي مفتوح للجميع كما تدعيه السلطات فغالباً ما يعاني التلاميذ من الحقائق الأليمة في المدارس، كما سيأتي ذكره فيما بعد.

٢٥- وكانت نهاية عام ٢٠٠٩ مبعث قلق بسبب وصول انفلونزا الخنازير "ألف"، التي تفاقم أثرها بنقص الأدوية. وأفادت التقارير بمنع العائلات من زيارة المحتجزين خوفاً من انتشار المرض^(١٣).

٢٦- وأما عن المأوى فقد أفادت التقارير بإجلاء نحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في بيونغ يانغ عام ٢٠٠٩ لإفساح المجال لمبان جديدة. وحدث ذلك دون اشتراك السكان المتأثرين ودون موافقتهم المستنيرة، وكان ذلك مثلاً آخر على طبيعة قاعدة السلطة التي تتصرف غالباً بحسب أهوائها وبطريقة تحكيمية.

٢٧- وعلى جبهة أخرى، توافرت في بداية عام ٢٠١٠ نتائج التعداد القومي الذي أجري تحت إشراف صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠٠٨^(١٤). وأصبح من المعروف الآن أن عدد السكان يزيد قليلاً على ٢٤ مليوناً، وأن النساء أكثر من الرجال. وقدم التعداد إحصاءات ديمغرافية ستمكّن السلطات من التأكد من أن التخطيط الإنمائي القومي يتفق أكثر مع الحقائق الراهنة. فالبيانات تكشف عن خصائص التصنيفات التالية: "عامل، ضابط، مزارع" رغم عدم ذكر القطاع الخاص. وبعد إجراء مزيد من التحليل يظل من الضروري معرفة مدى شمول العسكريين في هذا التعداد؛ ومن الواضح أن استبعاد العسكريين سيجعل التعداد غير كامل، رغم التعاون الجيد بصفة عامة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والسلطات. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، أكمل صندوق الأمم المتحدة للطفولة استقصاءه متعدد المجموعات الذي سيوفر معلومات عن النساء والأطفال في مجالات مثل التغذية والمأوى؛ وسيظهر هذا الاستقصاء قريباً.

٢٨- وسيكون من الضروري وضع إطار استراتيجي بين جميع وكالات الأمم المتحدة في المستقبل القريب لضمان التنسيق الوثيق بين جميع الجوانب الإنمائية الرئيسية. ولكن لا ينبغي أن يغيب عن البال أن البلد ليس فقيراً بل يعاني من عملية إنمائية غير عادلة سببها قصور السلطات. فلديه موارد معدنية أكثر مما لدى جاره الجنوبي. وتجارته مع جاره الآخر بلغت مليارات الدولارات في السنوات القليلة الماضية. ولكن موارد البلد يُساء إنفاقها ويُساء تخصيصها ويساء استعمالها بحسب سياسة النخبة و"العسكر أولاً" على حساب جموع الشعب. وهذا هو الظلم - كامن ومفضوح وصارخ.

(١٣) انظر: *North Korea Today*, No. 318, December 2009, available from <http://goodfriendsusa.blogspot.com/>.

(١٤) Democratic People's Republic of Korea, 2008 Population Census (Pyongyang, Central Bureau of Statistics, 2009).

جيم - الأمن الشخصي والحريات

٢٩- نظراً لطبيعة القهر في قاعدة السلطة لا يصعب تخمين مدى التعسف الذي يحدث يومياً والذي يهدد الأمن الشخصي للأفراد والعائلات، والذي يتضاعف بسبب الانتهاكات الأخرى لحقوقهم وحرياتهم.

٣٠- وإذا كانت هناك بعض الإصلاحات التشريعية البناءة، مثل إدخال مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في مدونة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ففي غالب الأحوال يكون وجود القوانين والمؤسسات مجرد واجهة يختفي وراءها العمل التحكيمي والسلطة التقديرية باسم الدولة. فمثلاً، التعذيب محظور في مدونة قانون العقوبات، ولكن هناك كثير من التقارير عن حالات التعذيب^(١٥).

٣١- وإذا كانت السلطات قد ادعت أثناء دورة الاستعراض الدوري الشامل أن حقوق الإنسان محترمة في البلد فإن هناك مصادر عديدة تشير إلى مجموعة من معسكرات ضخمة للسجناء السياسيين وعائلاتهم الذين كثيراً ما يظلون محتجزين مدى الحياة. وبعض هذه المعسكرات سيئة السمعة هي كيشون Kaechon ويودوك Yodok وهواسونغ Hwasong وبوكسانغ Bukchang وهيرونغ Hoeryong وشونجن Chonjin^(١٦). وحياة السجناء متروكة للجوع والعمل الجبري والعنف والفظائع.

٣٢- ومن الغريب أن بيان البلد أثناء الاستعراض الدوري الشامل أقر هو نفسه إقراراً صريحاً بأن حالات الإعدام العلني تحدث في البلد. وهناك مطبوعة غير حكومية جاء بها حديث عن إجبار الناس على مشاهدة هذه الوقائع^(١٧).

٣٣- والنظام القضائي خاضع للدولة، والقضاة ورجال النيابة والمحامون والمخلفون هم جزء من جهاز الدولة، وأبعد ما يكونون عن قاعدة القانون المعروفة دولياً، وبذلك فالنظام يفتقر إلى استقلال القضاء وضمانات المتهمين^(١٨). وعقوبة الإعدام يُحكم بها على مجموعة كبيرة من جرائم ضد الدولة عددها مدونة قانون العقوبات، وهي تتضخم دورياً. وفي بعض الحالات تُجرى محاكمات علنية لتلقين الجمهور درساً.

(١٥) Amnesty International, "North Korea: torture, death penalty and abductions", information sheet, August 2009, ASA 24/003/2009; The Reality of Human Rights in North Korea (see footnote 3 above); see also *North Korea Today*, No. 301, October 2009; Citizen's Alliance for North Korean Human Rights (NKHR), "Survival under torture", NKHR Briefing Report No. 2, Seoul, 2009.

(١٦) The Reality of Human Rights in North Korea (see footnote 3 above), p. 4; Citizen's Alliance for North Korean Human Rights (NKHR), "The last outposts of slavery of the past XX century", NKHR Briefing Report No. 1, Seoul, 2009.

(١٧) The Reality of Human Rights in North Korea (انظر الحاشية ٣ أعلاه)، الصفحة ٧.

(١٨) "White paper on human rights in North Korea 2009" (انظر الحاشية ١ أعلاه)، الصفحات ١٤٤-١٧٨.

٣٤- والاشتراك في الحكومة، وحرية الرأي، والحصول على المعلومات، وحرية التجمع، وحرية العقيدة كلها مقيدة بطبيعة الدولة، رغم الاعتراف بها اسماً في الدستور والقوانين المتصلة به. ورغم وجود عملية تشبه العملية الانتخابية فإن النظام مبني لدعم دولة الحزب الواحد. وهناك ضغط على الناس للتصويت للنخبة الحاكمة، وأفادت التقارير بأن قادة المجتمعات المحلية يزورون العائلات للضغط عليهم للتصويت؛ وعدم التصويت أمر غير مقبول والتصويت ضد من هم في السلطة يعتبر رجعيًا ويخضع لعقوبة^(١٩). وتخضع النقابات والحركات الجماهيرية (الرابطات) لرقابة الحكومة كجزء من جهاز الدولة.

٣٥- وإذا كانت الهواتف الخلوية أصبحت مسموحاً بها الآن في العاصمة فإن استعمالها محظور بالقرب من الحدود. وأجهزة الراديو مضبوطة على البرامج الحكومية ومن المنوع مشاهدة الفيديو من بلدان أخرى. وقراءة كتب من جمهورية كوريا يعتبر تجسساً، وهناك عقوبات على قراءة كتب من الصين. ومن المنوع امتلاك الحواسيب دون إذن. وهناك فرق خاصة تغير على المنازل للكشف عن وجود مواد غير شرعية من بلدان أخرى، مع تشجيع الجيران/المجتمعات المحلية على الإبلاغ عن الآخرين. وبالرشوة يمكن تخفيف حالات إلقاء القبض وتخفيف العقوبات.

٣٦- وهناك أربعة أنواع من العقوبة: الإعدام؛ العمل الإصلاحي لمدة غير محدودة؛ العمل الإصلاحي لمدة محدودة؛ والتدريب على العمل وهذان النوعان الأخيران أدخلتا عام ٢٠٠٤^(٢٠). ويقابل ذلك أربعة أنواع مختلفة من الاحتجاز تتفاوت من المعسكرات السياسية ومعسكرات الجرائم الأخرى إلى نقاط التجميع والتدريب على العمل في الجرائم البسيطة مثل عبور الحدود دون إذن. وتوحي دراسة حديثة بأن الرشوة يمكن أن تسهل الإفراج المبكر^(٢١). ومع ذلك فإن هناك حالات تعسف في جميع أنواع الاحتجاز وما يتصل به من تدريب على العمل. وحتى أولئك الذين لا يرسلون للتدريب على العمل يقال إنهم يتعرضون لبعض أنواع التعسف الشديد أثناء فترة احتجازهم القصيرة.

٣٧- وتدعي السلطات أن البلد يتمتع بحرية الأديان. ولكن لا يغيب عن البال أن الدولة مؤسسة تأسيساً كبيراً على أيديولوجيا *juche* التي تتطلب عبادة الزعيم الأعلى *suryong*. واستُكملت هذه الديانة بسياسة "العسكر أولاً". وجدير بالاهتمام أن السلطات سمحت بتنظيم حفلات موسيقية من جانب مجموعات دينية من الولايات المتحدة أثناء العام. والواقع أن الادعاء بحرية الأديان هو أمر شكلي وتناقضه مصادر أخرى تبين اضطهاد الحركات

(١٩) نفس المرجع، الصفحة ٢٨٧.

(٢٠) نفس المرجع، الصفحة ٨٤.

(٢١) Stephen Haggard and Marcus Noland, "Repression and punishment in North Korea: survey evidence of prison camp experiences", East West Center Working Papers, No. 20 (Hawaii, October 2009), p. 4.

الدينية لأنها تعتبر منافسة لعبادة شخصية الزعيم. وهناك تقارير بأن امرأة كانت توزع الأناجيل قُلت بواسطة السلطات عام ٢٠٠٩ وتعرضت عائلتها بعد ذلك للاضطهاد^(٢٢).

٣٨- وهناك عدد من الممارسات السيئة، مثل الاختطاف وإخفاء الأشخاص، التي أثرت في حياة الأجانب وكانت في بعض الحالات تحدث خارج البلد، باستخدام عملاء يرتكبون جرائم في الخارج نيابة عن السلطات. ولا زال هناك عدد من حالات اختطاف مواطنين يابانيين بواسطة عملاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدون حل وتتطلب إجراءات أقوى من جانب البلد لضمان عمل تحقيق شامل والتوصل إلى النتيجة المرضية والشفافية. وهناك أكثر من عشرة بلدان تأثرت بهذه الممارسات السيئة.

٣٩- ولا يزال هناك أيضاً عدد من الحالات من الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) وما بعدها وهي تنتظر الكشف عنها والتوصل إلى حل مُرضٍ. وربما يؤدي استئناف الاجتماعات العائلية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في منتصف عام ٢٠٠٩ إلى إيجاد قناة أخرى لتخفيف التوترات وحل القضايا الإنسانية.

٤٠- ومما يستحق الترحيب في عام ٢٠٠٩ أن اثنين من الصحفيين من الولايات المتحدة كانا قد قُبض عليهما وسُجنا بواسطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعامل من جمهورية كوريا قُبض عليه من منطقة كايسونغ الصناعية، وعدد من صيادي الأسماك من جمهورية كوريا اعتقلتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأُفرج عنهم من السجن أثناء العام. ويستذكر المقرر الخاص أنه أرسل بلاغاً، مع مقررین خاصين آخرين، إلى البلد المعني، قبل الإفراج، يطلب إيضاحاً ومعاملة عادلة للصحفيين الاثنين. ولا يزال مصير حالة حديثة لكوري أمريكي دخل البلد بصورة غير مشروعة موضع رصد عام ٢٠١٠.

دال - اللجوء والهجرة

٤١- لعل قضية اللجوء والهجرة كانت أكثر قضية حساسة في ولاية المقرر الخاص، لأن لها بعداً عابراً للحدود وتمس ممارسات بلدان أخرى إلى جانب البلد موضع البحث. فقد كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسير دائماً على سياسة صارمة بشأن تحركات شعبها سواء داخلياً أم خارجياً. ولكن في بعض الفترات كان هناك تخفيف بسيط للرقابة المفروضة على المهاجرين. فمثلاً في غضون عام ٢٠٠٤ عُدِّل قانون التدريب على العمل لمن يغادرون البلد بدون إذن - وذلك بتخفيف العقوبة التي كانت هي عقوبة السجن من قبل - ويوحى ذلك بابتعاد بسيط عن العقوبات القاسية. ولكن التطورات عام ٢٠٠٩ توحى بالعكس: فالعقوبات على الحدود أصبحت أشد، متأثرة بعدة حوادث مهمة تتصل بالأمن القومي.

(٢٢) تشير المعلومات المتلقاة إلى أنها أُعدمت علناً يوم ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٤٢- وبالفعل بسبب تصعيب مغادرة البلد الأصلي ودخول مناطق مجاورة بحثاً عن اللجوء فإن خروج مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تناقص (على الأقل مؤقتاً). فمثلاً أثناء زيارة المقرر الخاص إلى منغوليا عام ٢٠٠٩، التي سيأتي وصفها فيما بعد، لم يكن هناك طالبو لجوء يصلون إلى هذا البلد، مقابل نحو مائتين عام ٢٠٠٨. والنمط ماثل لذلك في جنوب شرق آسيا. وعند المقارنة مع الأعداد الكبيرة في السنة السابقة (نحو ٢٠٠٠) أفاد أحد البلدان باحتجاز نحو مائتين عام ٢٠٠٢ في انتظار إيجاد حلول أخرى (وإن كانت الأرقام قد ارتفعت قليلاً في نهاية عام ٢٠٠٩).

٤٣- والعقوبات أصبحت الآن أشد على من يحاولون المغادرة بدون تأشيرة خروج و/أو الذين يُرغمون على العودة من الخارج. كما أن هناك عقوبات جماعية تطبق على العائلات كأسلوب من أساليب الردع.

٤٤- وقد كان وضع الأشخاص الذين يحاولون اللجوء محل مناقشة تفصيلية من المقرر الخاص في تقاريره السابقة. ومهما يكن وصف طالبي اللجوء فإن المقرر الخاص يبرز ضرورة المعاملة الإنسانية. فلا يجب إبقاؤهم في الاحتجاز ويجب أن تتوافر لهم أساسيات الحياة، مثل الحصول على التعليم والرعاية الصحية والحماية من العنف. وأما اتجاه بعض البلدان إلى تصنيف طالبي اللجوء على أنهم "مهاجرون غير شرعيين" فيجب تخفيفه بأسلوب أكثر مرونة، حيث يعاملون على أنهم حالات إنسانية - دون وصمهم بوصمة سلبية ويجب ضمان حصولهم على الحماية والمساعدة الدوليتين. وفي عام ٢٠٠٩ كان هناك مثال إيجابي في بلد قريب هو منح وضع الإقامة المؤقتة لسيدة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت على علاقة مع رجل من أبناء البلد الآخر وأنتجت هذه العلاقة أطفالاً. وهناك أيضاً أنشطة لتسجيل الأطفال المولودين الذي تربطهم بالبلد موضع الدراسة صلة ما.

٤٥- ويلاحظ المقرر الخاص مجاًلاً آخر يستحق مزيداً من التحليل في المستقبل: العمال المهاجرون الذين يعملون في بلدان أخرى. فالبلد موضع الدراسة ليس عضواً في منظمة العمل الدولية وظل بعيداً عن مجموعة اتفاقيات العمل الموجودة اليوم.

هاء - مجموعات محددة

٤٦- طوال السنوات الست من عمل المقرر الخاص كان يؤكد باستمرار على محنة مجموعات مهمة مثل النساء والأطفال والمعوقين والمسنين، خصوصاً إذا كانوا لا ينتمون إلى النخبة الحاكمة. وقد كانت هناك عدة ممارسات سيئة تؤثر في رعايتهم وتحتاج إلى تصحيح من جانب السلطات.

٤٧- ورغم ضمانات المساواة بين الجنسين في الدستور فإن هناك عدة فوارق في غير مصلحة النساء في البلد. فأولاً، كان اشتراكهن في كسب العيش مقيداً بتدابير خاصة متنوعة فرضتها السلطات كجزء من الانقضاء على نظام السوق. ومن هذه القيود حظر التجارة

على النساء دون سن معينة (٤٩)؛ حظر لبس السراويل أو ركوب الدراجات على النساء؛ حظر صبغ الشعر. والآن رُفِعَ الحظر على ارتداء السراويل إلى حد ما في الوقت الحاضر. وفي الجيش يكون من المفترض على النساء ضغط الصدر تحت البزة العسكرية الرسمية حتى يكون الصدر منبسطاً بما يرفع أو بما يستبعد الصورة الحسية^(٢٣). وهذه هي التدابير الاجتماعية التي تعوق تحقيق آمال حقوق النساء.

٤٨ - وثانياً، لا تزال هناك توقعات نمطية تقوّض حقوق النساء. فمثلاً أفادت التقارير بأن النساء يجب أن تمر باختبار البكارة إذا كن يردن الصعود في السلم البيروقراطي^(٢٤). ويكون عليهن اللوم في حالة عدم الخصوبة^(٢٥). وإذا كانت المرأة متزوجة من معارض سياسي فإنها تقع تحت ضغط للطلاق منه.

٤٩ - وثالثاً، هناك عدد كبير من النساء من بين طالبي اللجوء خارج البلد. وقد لاحظت التقارير السابقة من المقرر الخاص أن كثيراً منهن يخضعن لحالات تعسف عديدة في هذه العملية مثل الاتجار بالنساء وتهريبهن بحثاً عن الأمن في بلد آخر.

٥٠ - ورابعاً، لا تزال هناك تقارير ترد عن نساء حوامل، من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أصلاً، أُعيدن من بلد مجاور حيث كانت لهن علاقة جنسية مع أعضاء المجتمع المحلي، ثم أُجبرن على الإجهاض من جانب سلطات البلد الأصلي.

٥١ - وخامساً من بين من يعانون من سوء التغذية ونتائج نقص الأغذية هناك عدد كبير من النساء والأطفال.

٥٢ - وفيما يتعلق بالأطفال فإن هناك عدة عقبات تعوق أعمال حقوقهم وقد جاء توثيق ذلك بشكل جيد في دراسة بعنوان *الطفل هو ملك البلاد*^(٢٦) أثناء المناقشات في حقوق الطفل أمام لجنة حقوق الطفل وما تبع ذلك من ملاحظات ختامية من اللجنة عام ٢٠٠٩. والزيادة الكبيرة في حالات توقف النمو شاهد على طول مدة سوء التغذية التي تؤثر في أطفال البلد والرابطة بينها وبين أزمة الغذاء. وتزداد مخنة أطفال الشوارع بسبب وضعهم في مختلف مؤسسات الدولة التي ليست حساسة للأطفال. وعند ولادة ثلاثة توائم أفادت التقارير بأنهم يُفصلون من الآباء عند الولادة ويوضعون في مؤسسات، على الأقل في الفترة الأولى من حياتهم.

(٢٣) Citizen's Alliance for North Korean Human Rights (NKHR), "Flowers, guns and women on bikes", NKHR Briefing Report No. 4, Seoul, 2009, p. 16.

(٢٤) Open News for North Korea, 19 October 2009، متوافر على http://nkradio.cafe24.com/bbs/view.php?id=public_news_eng&page=1&sn1+&divpage=...10/19/2009.

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) *Child Is King of the Country* (Seoul, Citizens' Alliance for North Korean Human Rights/Life and Human Rights Books, 2009); Citizen's Alliance for North Korean Human Rights (NKHR), "Child is King of the Country", NKHR Briefing Report No. 3, Seoul, 2009.

٥٣- والأطفال في المدارس، وخصوصاً في المدارس المتوسطة، يُجبرون على العمل بواسطة السلطات في مشاريع الدولة، مثل المزارع الجماعية، ويعاقب الآباء إذا لم يساهم أولادهم. وأفادت عدة مصادر باستخدام الأطفال في زراعة الخشخاش، وهو نبات مرتبط بالأفيون. ويجبرون على مشاهدة حالات الإعدام العلنية ويعتبون في الجيش (شباب الحرس الأحمر) كجزء من الآلة الدعائية للدولة. ويتعرضون للاضطهاد إذا كان هناك واحد في عائلتهم من المعارضين أو من اللاجئين، ويعانون من نتائج العقاب الجماعي أو اعتبارهم مذنبين بالاشتراك. وقضاء الأحداث غير موجود للأسف في نظام يُدخل الأطفال بمنتهى البساطة إلى مؤسسات دون المستوى ويتلاعب بهم لأغراض سياسية.

٥٤- وأما عن معاملة المعوقين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فبعد نقد كثير من المجتمع الدولي، أدخل البلد قانوناً جديداً يضمن مساعدتهم. ومع ذلك، وبسبب نتائج التمييز لمدد طويلة، فإن الممارسات السابقة التي تقضي بإخلاء الشوارع من الأشخاص المعوقين وإيداعهم في أماكن مغلقة، فإن هؤلاء الأشخاص يحتاجون إلى عمل مستدام يضمن عودتهم إلى المجتمع واندماجهم فيه، مع الدعم الكافي.

٥٥- وكان مصير المسنين الذين ليسوا أعضاء في النخبة يتأثر تأثراً خاصاً بأزمة الغذاء وتدهور الرعاية الاجتماعية من الدولة. ولا بد من مزيد من التدابير لإدماجهم في التموين بالأغذية وتوفير الحماية الاجتماعية.

٥٦- وهناك مسألة أخرى تستحق التأكيد هي وحدة الأسرة ولم تشمل الأسرة. ففي الأوضاع العابرة للحدود بوجه خاص تكون الأسر منفصلة أثناء عملية الهجرة. وكانت العلاقات السرية بين مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومواطني بلدان أخرى سبباً في عدة نواحي قلق أخرى، مثل الإكراه على الزواج وحالة الأطفال الناشئين من علاقة عابرة للحدود، وتسجيلهم عند الميلاد، ووثائقهم وتعليمهم. وعندما ينجح بعض أعضاء الأسر في الاستقرار في بلدان أخرى كمرفأ السلامة الأخير يظل السؤال قائماً إلى أي مدى يستطيع أعضاء الأسرة أن ينضموا إليهم، سواء كان ذلك سرّاً أم لا، وهل يعتبرون مهاجرين غير شرعيين أم لا. وتفرض الاعتبارات الإنسانية توفير الحماية والمساعدة لهم على أساس عدم التمييز، بصرف النظر عن الجنسية أو انعدام الجنسية أو الأصل الاجتماعي أو غيره من الاعتبارات.

واو - الإفلات من العقاب والمسؤولية

٥٧- في مجموعة حالات التعسف العديدة التي أمكن التعرف عليها تنور قضية المسؤولية. فلماذا يتمتع من يُفترض أنهم مسؤولون عن الأفعال السيئة بدرجة من الإفلات من العقاب هذا الوقت الطويل؟ يعتمد الكثير على الإرادة الوطنية والدولية لضمان المساءلة والإجابة عن هذه الأفعال، وللأمم المتحدة دور واضح الصلة بهذا الموضوع.

٥٨- وهناك قضية متأصلة هي انتهاكات حقوق الإنسان التي مرجعها إلى قاعدة السلطة باسم الدولة. وقد تحدثت مصادر عديدة عن عدد من الطرق التي تجعل السلطة مسؤولة دولياً، نظراً لأن السلطات الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في السعي إلى إثبات هذه المسألة أو غير راغبة في ذلك^(٢٧). ومن هذه الطرق إمكان النظر في الموضوع من جانب مجلس الأمن بصفة مباشرة وتشكيل لجنة تحقيق في الجرائم ضد الإنسانية.

٥٩- ومن الأسئلة المحيرة معرفة إلى أي مدى يمكن التقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية لهذا الغرض، على أساس مسؤولية جنائية فردية وما يتصل بها من أن البلد المعني ليس طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية^(٢٨). وقد تكون هناك بعض الأبواب المفتوحة. فالمادة ١٣ من النظام الأساسي تسمح للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بأربع جرائم أساسية (جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان) في ثلاث أحوال: إذا أحالت دولة طرف الحالة إلى مدعي المحكمة؛ إذا أحال مجلس الأمن حالة إلى المدعي؛ إذا كان هو قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقاً للمادة ١٥. وتنص المادة ١٥ على أن للمدعي العام أن يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه على النحو التالي:

"١- للمدعي العام أن يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس المعلومات المتعلقة بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة.

..."

"٣- إذا استنتج المدعي العام أن هناك أساساً معقولاً للشروع في إجراء تحقيق، يقدم إلى دائرة ما قبل المحاكمة طلباً للإذن بإجراء تحقيق، مشفوعاً بأية مواد مؤيدة يجمعها. ويجوز للمدعي عليهم إجراء مرافعات لدى دائرة ما قبل المحاكمة وفقاً للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

"٤- إذا رأت دائرة ما قبل المحاكمة، بعد دراستها للطلب وللمواد المؤيدة، أن هناك أساساً معقولاً للشروع بإجراء تحقيق وأن الدعوى تقع على ما يبدو في إطار اختصاص المحكمة فإنها تأذن بالبدء في إجراء التحقيق..."

٦٠- ويبدو أن الجرائم الدولية التي تكون أقرب إلى ما يحدث في البلد موضع البحث هي "الجرائم ضد الإنسانية" ويكون المعيار الواجب استيفاؤه هو الهجوم واسع النطاق أو المنظم ضد المدنيين، والعلم بهذا الهجوم. كما أن هناك عدة شروط مسبقة أخرى لممارسة اختصاص المحكمة يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

(٢٧) انظر مثلاً: DLA Piper, Committee for Human Rights in North Korea and the Oslo Center for Peace and Human Rights, *Failure to Protect: The Ongoing Challenge of North Korea* (Washington D.C., 2008).

(٢٨) انظر مزيداً عن هذا الموضوع في William Schabas, *An Introduction to the International Criminal Court* (Cambridge, Cambridge University Press, 2004).

رابعاً - الزيارات القطرية

ألف - منغوليا

- ٦١- زار المقرر الخاص منغوليا من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.
- ٦٢- ويرجع التأثير الأساسي الذي تحدثه حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في منغوليا إلى تدفق مواطني البلد الأول الذين خرجوا منه بحثاً عن اللجوء في مكان آخر. وفي السنوات الأخيرة كان هناك تدفق مستمر من هؤلاء الأشخاص إلى منغوليا من خلال بلد مجاور. وكانت سياسة منغوليا نحو هذه المجموعة تقوم على النهج الإنساني، وتعاملهم على أنهم حالات إنسانية وتوفر لهم ملجأ مؤقتاً قبل إيجاد حل دائم. وكانت تحترم المبدأ الدولي بعدم إبعاد من يطلبون اللجوء وكانت تتعامل في هذه العملية مع مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين.
- ٦٣- ومن عام ١٩٩٩ وحتى منتصف عام ٢٠٠٩ كان نحو ٣٠٠٠ مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يبحثون عن ملجأ في منغوليا، ولكن حدث انخفاض ملحوظ في عدد حالات الوصول في السنتين الماضيتين. ففي عام ٢٠٠٨ كان عددهم نحو ١٥٠ شخصاً وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٩ كان عدد الحالات نحو ٣٠ شخصاً، بالمقارنة مع نحو ٥٠٠ شخص في عام ٢٠٠٧. وكان العدد الأخير يشمل رجالاً ونساءً، يأتون في بعض الأحيان بوصفهم أسرة، وإن كانت الحالات في مجموعها من الفئة العمرية الأصغر من تلك التي دخلت منغوليا في السنوات السابقة. وبقي عدد كبير من المجموعة في بلد مجاور لمدة سنوات عديدة قبل دخول منغوليا. وأبلغ المقرر الخاص وقت الزيارة بعدم وجود مواطنين من البلد موضع الدراسة يطلبون الحماية في البلد لأن حالات عام ٢٠٠٩ كانت قد سُويت في بلدان أخرى وأن عملية إعادة التوطين تستغرق نحو شهر.
- ٦٤- ويبدو أن تناقص عدد حالات الواصلين يرجع إلى صرامة أحوال الحدود في بلد مجاور مما جعل من الصعب على مواطني البلد موضع الدراسة الوصول إلى منغوليا.
- ٦٥- وفيما يتعلق بالتزام منغوليا بالنظام الدولي الذي يؤثر في حماية طالبي اللجوء في البلد، فإن البلد طرف بالفعل في معاهدات حقوق الإنسان الأساسية، وهو يحترم بصفة مستمرة التزامات الإبلاغ بموجب تلك المعاهدات، وهو ينظر الآن في الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها. كما أن منغوليا انضمت حديثاً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه المكمل لهذه الاتفاقية وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لنفس الاتفاقية.

٦٦- وعلى جبهة أخرى فإن وصول القوى العاملة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب عقود في منغوليا يستحق الانتباه. فحتى الآن كان هناك عدد قليل موجوداً ومسجلاً لدى السلطات المنغولية المسؤولة عن شؤون العمل (عدة مئات). وفي عام ٢٠٠٧ أبرم البلدان اتفاقاً ثنائياً بشأن تبادل القوى العاملة واستُكمل بمذكرة تفاهم عن نفس الموضوع عام ٢٠٠٨. ومن المهم أن الاتفاق يعفي القوى العاملة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممن لديهم عقود من رسوم البحث عن عمل في منغوليا. وكانت قوة العمل هذه تستخدم أساساً في عمليات البناء، وفي قطاع الخدمات والزراعة.

٦٧- وعلى ذلك يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية على أساس الدروس المستفادة من زيارته:

(أ) يرحب المقرر الخاص بنظر منغوليا في الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، ويحث على الانضمام سريعاً إلى هذه المعاهدات، مع استكمالها بتنفيذ فعال على المستوى الوطني والمحلي. ويمكن الاستمرار في تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بوجود عدد من الموظفين الدائمين للمفوضية كجزء من الاشتباك المنتظم مع منغوليا؛

(ب) يرحب المقرر الخاص بانضمام منغوليا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الخاصين بالاتجار بالأشخاص وبتهريب المهاجرين، ويشجع الإجراءات التشريعية الحساسة للضحايا كجزء من عملية التنفيذ بما يضمن عدم تجريم ضحايا الاتجار بالأشخاص و/أو تهريب الأشخاص، مع مراعاة الواجبة للمسائل الجنسانية واحتياجات المجموعات الخاصة مثل الأطفال؛

(ج) يدعو المقرر الخاص السلطات المنغولية إلى الاستمرار في سياسة المعاملة الإنسانية لمن يطلبون اللجوء في البلد، مع توفير التسهيلات لمواجهة احتياجاتهم المادية والنفسية والتجاوب مع الاحتياجات اللغوية وغيرها من الاحتياجات اللازمة للتكيف والاستقرار في بلدان أخرى؛

(د) يوصي المقرر الخاص بعملية بناء القدرات على نطاق واسع، بالتعاون مع المجتمع المدني، لنقل صورة إيجابية عن من يطلبون اللجوء في البلد، بما في ذلك تدريب الموظفين على المعايير الدولية، ورفع الوعي بين أعضاء المجالس النيابية والجمهور لإيجاد حالة تعاطف مع من يطلبون الحماية في منغوليا؛

(هـ) يشجع المقرر الخاص السلطات المنغولية على النظر في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة، وتقوية تدابير التنفيذ دعماً لولاية المقرر الخاص.

باء - جمهورية كوريا

- ٦٨- زار المقرر الخاص جمهورية كوريا زيارة رسمية بين ١٠ و١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
- ٦٩- والسياسة الحالية لحكومة هذا البلد في مواجهة البلد موضع الدراسة تقوم على "المنفعة المتبادلة والرخاء المشترك"؛ وهذا يبرز أهمية "المعاملة بالمثل" بين البلدين، أي الاتجاه نحو الاشتباك المشترك والتوصل إلى نتائج ملموسة. وتشمل السياسة العنصرين التاليين:
- (أ) يجب أن يسير البلدان على علاقة أكثر موضوعية تهدف إلى السلم والتوحيد، وترك البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وسياسات مرنة يؤيدها التوافق القومي؛ وعمليات التبادل الاجتماعي والثقافي؛ والتجارب مع القضايا الإنسانية؛
- (ب) يركز حل القضايا الإنسانية على عدة تحديات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حل محنة العائلات التي تشتت بفعل الحرب الكورية؛ حل مسألة أسرى الحرب من تلك الفترة وما تلاها من اختطاف مواطنين من جمهورية كوريا؛ التأكيد على حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كمسألة ذات قيمة عالمية؛ تقديم معونة لذلك البلد على أساس إنساني؛ ومساعدة طالبي اللجوء من ذلك البلد.
- ٧٠- وقد نُفذت هذه السياسة على عدة جبهات ولكن بقيت هناك تحديات أخرى. ورغم عرض ٥٠ ٠٠٠ طن من الذرة من جمهورية كوريا في أيار/مايو ٢٠٠٨ (وهو عرض لم ترد عليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) لم تأت أي معونة غذائية من الأولى للثانية منذ عام ٢٠٠٨. ولكن في نهاية زيارة المقرر الخاص يبدو أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أشارت إلى أنها يمكن أن تقبل ١٠ ٠٠٠ طن من الذرة. وكانت المعونة متعددة الأطراف من جمهورية كوريا تمر عبر وكالات الأمم المتحدة، وخصوصاً منظمة الصحة العالمية واليونسيف، في شكل أدوية ومستلزمات للأطفال. واستؤنف لم شمل الأسرى بين البلدين في منتصف عام ٢٠٠٩ بعد انقطاعه مدة سنتين. كذلك دعمت سلطات جمهورية كوريا قرارات الأمم المتحدة الخاصة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتجاولت بصورة إيجابية لإسكان الناس من الجمهورية الأخيرة ممن يبحثون عن مأوى وحماية. وتختلف الآراء بشأن مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على تسليم المعونة مباشرة إلى البلد موضع الدراسة وما هو مدى التنظيم المطلوب لهذه العملية.
- ٧١- ويلاحظ المقرر الخاص المساعدة السخية التي تقدمها سلطات جمهورية كوريا للباحثين عن مأوى من البلد موضع الدراسة. وحتى اليوم استقر نحو ١٨ ٠٠٠ في جمهورية كوريا في السنوات الأخيرة، وتوسعت المساعدة المقدمة لتشمل التسجيل كأشخاص مقيمين ودعم الإسكان؛ ومعونة مالية؛ ودعم للحصول على التعليم وفرص العمل والرعاية الطبية وتوفير سبل العيش الدنيا. وفي هذا الخصوص زار المقرر الخاص مرة أخرى مركز هاناون، وهو مركز لمساعدة القادمين الجدد على التأقلم مع المجتمع، وبه تسهيلات ممتازة.

٧٢- وغير بعيد من هاناون هناك مدرسة هانغيوريه الوسطى والعليا، وهي مرفق مثالي مفتوح للمراهقين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتعليم فيه متكيف مع احتياجاتهم الخاصة. ونظراً لأن الشبان يأتون من وسط مغلق سياسياً فإن المدرسة تركز التعليم بطريقة حرة وتتجاوز مع التلاميذ، ومع مشاركة واسعة من التلاميذ في تنظيم حياتهم والاتصال بصلات وثيقة مع المتطوعين من المجتمع المحلي القريب وفيما يجاوز مجتمع المدرسة. كذلك هناك تشجيع لهؤلاء التلاميذ على التطوع لمساعدة آخرين يكونون في أوضاع أقل حظاً.

٧٣- وكان من دواعي سرور المقرر الخاص سروراً كبيراً أن يتقابل مباشرة مع أشخاص طلبوا اللجوء. وكان الواصلون الجدد يختلفون عمن أنفقوا "عدة سنوات على الطريق" قبل دخول جمهورية كوريا، وأولئك الذي تركوا بلدانهم الأصلي ودخلوا بلد عبور "في خلال أسبوع"، مع إمكان إعادة التوطن في مدى شهرين. وكان كثير منهم من النساء اللاتي عوملن معاملة وحشية في البلد الأصلي وفي أثناء العبور، وتعرضوا لأنواع من العنف مثل العقوبات لمحاولة مغادرة البلد الأصلي دون إذن، والاتجار بالبشر والتهريب، والزواج الإكراهي، والمقاضاة باعتبارهن مهاجرات غير شرعيات، والاحتجاز في سجن المهجرة في انتظار الخروج إلى جمهورية كوريا.

٧٤- ويؤكد المقرر الخاص التوصيات التالية على أساس الدروس المستفادة من زيارته:

(أ) سيكون استئناف المحادثات السداسية موضع ترحيب، والانتقال من مرحلة السُّبات الحالية إلى الخطاب الموضوعي والعمل المتناسق مما يساهم في إفساح مساحة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ب) يجب استمرار السياسات الإنسانية من جانب جمهورية كوريا نحو جارقتها الشمالية وتقوية هذه السياسات، وخصوصاً عرض المعونة الإنسانية عبر القنوات المناسبة، بشرط الرصد الكافي بما يتفق مع المبدأ الدولي "لا نفاذ (إلى الضحايا) لا معونة"؛

(ج) يجب، بدعم من المجتمع الدولي، بذل مزيد من الجهد لحل نتائج الحرب الكورية حلاً مرضياً، بما في ذلك قضية أسرى الحرب، والأسر المنفصلة، وقضية الأشخاص المختطفين؛ ويجب أن يكون لم شمل الأسر عملية مستدامة تجاوز الاجتماعات قصيرة الأجل لتصل إلى لم الشمل لمدى الحياة؛

(د) يجب استكشاف البيئات الأكثر انفتاحاً، المتصلة بالمجتمعات المحلية، للمساعدة على استقرار طالبي اللجوء، مع توجيهها نحو الاندماج الاجتماعي الشامل؛ ويمكن استكمال ذلك ببرامج لبناء الجسور بين مختلف المجتمعات المحلية وبأداء أدوار نموذجية لتحسين فهم الجمهور للقادمين الجدد؛

(هـ) يجب التأكيد على أعمال حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من زاوية منع الإساءة والتعسف، وحماية حقوق الشعب وتوفير الإنصاف، مع ما

يتصل بذلك من تدابير تدريجية من منظومة الأمم المتحدة بما يضمن المسؤولية من جانب السلطات ويحفز إلى إدخال تغييرات بناءة.

جيم - اليابان

- ٧٥- زار المقرر الخاص اليابان من ١٦ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
- ٧٦- وتولت الحكومة الجديدة السلطة في اليابان في النصف الأخير من عام ٢٠٠٩. وتبين اتجاهاتها بشأن المشاغل الرئيسية، وخصوصاً نزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقضية الاختطاف، في الكلمات التي ألقاها السيد يوكيو هاتوياما، رئيس الوزراء أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩:

إن التجارب النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإطلاق الصواريخ هما تهديد للسلم والاستقرار لا في المنطقة فحسب بل أيضاً في المجتمع الدولي بأكمله، ولا يمكن التغاضي عنهما بأي ظرف من الظروف. ومن الضروري أن تستجيب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن ينفذ المجتمع الدولي تلك القرارات. وستواصل اليابان جهودها لتحقيق نزع السلاح النووي من شبه جزيرة كوريا عبر المفاوضات السداسية. وتسعى اليابان إلى تطبيع العلاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفقاً لإعلان بيونغ يانغ المشترك بينهما [٢٠٠٢]، ومن خلال الحال الشامل للقضايا العالقة التي تهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الاختطاف، وقضايا الأسلحة النووية والصواريخ، وتسوية "الماضي المؤسف" تسوية حقيقية. وبوجه خاص، وفيما يتعلق بمسألة الاختطاف، ستكون الأعمال البناءة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك البدء بسرعة في تحقيق شامل على النحو الذي اتفق عليه في العام الماضي، طريقاً نحو التقدم في علاقات اليابان مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإذا اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه الإجراءات المحلصة البناءة فإن اليابان مستعدة للتجاوب بصورة إيجابية^(٢٩).

- ٧٧- وفي الوقت الحاضر توقفت المحادثات السداسية التي تهدف إلى نزع السلاح النووي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وذلك بسبب تشدد البلد المذكور. ولا شك أن استئناف المباحثات في هذه الجبهة سيساعد على فتح مساحة إيجابية أمام الخطاب الإنساني والعمل المتصل به - إما بصفة مباشرة وأما غير مباشرة. ومن زاوية حقوق الإنسان تظل مسألة الاختطاف موضع قلق أولي بين هذا البلد واليابان ولها انعكاسات دولية وإقليمية.

(٢٩) انظر www.kantei.go.jp/foreign/hatoyama/statement/200909/ehat_0924c_e.html

٧٨- والأمر يتعلق هنا بمحنة أشخاص كثيرين يتأثرون بالأفعال السيئة التي يرتكبها البلد خارج إقليمه. فهناك ١٧ يابانياً مسجلون رسمياً على أنهم محتطفون بواسطة ذلك البلد. وإذا كان ٥ منهم قد عادوا إلى اليابان بعد قمة بيونغ يانغ والإعلان المشترك بين البلدين فلا تزال هناك حالات تنتظر التزاماً فعالاً من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتوضيح المسائل وتسويتها بطريقة مرضية. وقد دارت أحدث جولة من الحوار بين اليابان والبلد موضع البحث في آب/أغسطس ٢٠٠٨ مع الاتفاق على العناصر التالية:

(أ) نطاق المفاوضات سيكون هو الضحايا الذين تعرفت عليهم حكومة اليابان وغيرهم من المفقودين؛

(ب) سيشكل البلد موضع الدراسة لجنة تحقيق لديها سلطة كافية؛

(ج) سيبلغ هذا البلد اليابان بالتقدم في التحقيق ويناقشه مع اليابان؛

(د) عند العثور على من هم على قيد الحياة سيجري الحديث في العملية التالية ويتفق عليها؛

(هـ) سيتعاون البلد بحيث تستطيع اليابان أن تؤكد بصورة مباشرة نتائج التحقيق؛

(و) سيواصل الطرفان المناقشة في المسائل الأخرى المتعلقة بالتحقيق.

٧٩- ولكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجلت تنفيذ هذا الاتفاق. وهناك اعتراف متزايد بأن بلداناً عديدة أخرى تأثرت بعمليات اختطاف مواطنيها التي يرتكبها عملاء البلد موضع البحث، مما يتسبب في وقوع جرائم دولية لها انعكاسات عالمية.

٨٠- وقد اعتمدت اليابان مجموعة من التدابير الهادفة إلى ضمان أن تكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسؤولة عن الجرائم التي ارتكبت. ومن هذه التدابير منع زيارات السفن من ذلك البلد، وفرض عدة أنواع حظر وقيود على التجارة والتبادل معه. وفي عام ٢٠٠٦ اعتمدت اليابان قانوناً مهماً لمعالجة قضية انتهاكات حقوق الإنسان بواسطة البلد موضع الدراسة، وأدخلت عليه تعديلات عام ٢٠٠٧ لتقوية التعاون الدولي في هذه الجبهة. وينص هذا القانون على عدد من التدابير، بما في ذلك أنشطة زيادة الوعي بين الجمهور الياباني.

٨١- كذلك فتح قانون عام ٢٠٠٦ باباً لمعالجة شواغل حقوق الإنسان التي أصبحت الآن موضع نقاش متزايد في الدوائر الرسمية. فهو ينص على تدابير لحماية ودعم الهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الزوجات اليابانيات المتزوجات من كوريين هاجروا إلى اليابان، والكوريين المقيمين في اليابان ثم استقروا بعد ذلك في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويرغبون الآن في العودة إلى اليابان، ومواطني البلد موضع الدراسة الذين يطلبون اللجوء إلى اليابان. وإذا كان عدد من أعضاء المجموعة الثانية يحملون جنسية اليابان فإن هناك عدداً متزايداً اختار أن يصبح مواطناً في جمهورية كوريا في السنوات الأخيرة. وهذا يتطلب تعاوناً عبر الحدود للتشجيع على الوصول إلى حلول إنسانية.

٨٢- والتنفيذ البناء يظهر واضحاً في أن اليابان تقدم الآن الحماية لعدد من الأشخاص في هذه الفئات. وهناك مزيد من التسهيلات والعمليات لتمكينهم من التكيف المجتمع وهي موضع ترحيب، وخصوصاً لتمكين نظرائهم والمجتمعات المحلية من المشاركة في هذه الفترة الانتقالية. وهناك تحد آخر هو استكشاف الطرق المبتكرة لتمكين من عادوا إلى اليابان من الشمول مع أسرهم المتروكة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية و/أو في بلد عبور.

٨٣- يضاف إلى ذلك أن من الملحوظ أن اليابان صدقت في عام ٢٠٠٩ على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٨٤- كذلك زار المقرر الخاص موقعاً في أوباما سيتي، محافظة فوكوي، وهو مكان حدث فيه بعض عمليات الاختطاف. وكان عملاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد نزلوا إلى البر لارتكاب تلك الجرائم، وبفضل قمة بيونغ يانغ أعيد اثنان من المختطفين إلى اليابان، وانضم إليهما أولادهما فيما بعد. وقد عادوا إلى الاندماج جيداً في المجتمع، بدعم كبير من السلطات والمجتمعات المحلية. ولكن هناك حالة أخرى ظهرت تخص طفلين اختطفوا من المنطقة في ظروف مشبوهة؛ وهاتان الحالتان تنتظران وتحتاجان إلى حل فعال وإيضاح من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٨٥- وعلى أساس الدروس الرئيسية المستفادة من زيارة المقرر الخاص، يوصي بأن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التدابير التالية:

(أ) أن تتابع اتفاق آب/أغسطس ٢٠٠٨ بينها وبين اليابان، دون أي إبطاء وبطريقة شاملة؛

(ب) أن تضع إطاراً زمنياً فعلياً وتتخذ أعمالاً فعلية لحل قضية الاختطاف بأسرع ما يمكن، بما في ذلك ضمان الإعادة الفورية للمختطفين من اليابانيين وغيرهم؛

(ج) أن تلتزم بدقة بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالبلد وأن تتعهد تعهداً كاملاً بتطبيق القانون الدولي وضمن مسؤولية من ارتكبوا جريمة الاختطاف؛

(د) أن تتعاون بصورة بناءة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك المقرر الخاص، وأن تتجاوب بصورة كفؤة مع توصياتها؛

(هـ) أن تصبح طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وأن تطبقها تطبيقاً فعالاً كمدخل للاشتباك مع المجتمع الدولي ولإبراز ضرورة احترام سيادة القانون الدولي.

خامساً - احتمالات المستقبل: الاستنتاجات والتوصيات

- ٨٦- يمكن وصف حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها نسيج وحده (أي فئة مستقلة بذاتها)، نظراً لتعدد الخصائص وحالات الشذوذ فيها. وببساطة هناك حالات كثيرة من انتهاكات حقوق الإنسان تعتبر مرعبة ورهيبة.
- ٨٧- إذا كانت الآفاق تبدو مظلمة على أحد المستويات، فإن هناك بصيصاً من النور يمكن أن يأتي على المستويين القومي والدولي عند اتخاذ بعض إجراءات فعلية وتنفيذها تنفيذاً جيداً. وباختصار، يقع على كل من البيئتين الوطنية والدولية القيام بأعمال ببناء وملموسة استناداً إلى المعايير الدولية وبصورة أكثر فعالية.
- ٨٨- وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ التدابير التالية:

(أ) على الفور (الأجل القصير):

- ١' ضمان توفير الغذاء وغيره من الأساسيات بصورة فعالة والحصول عليها لمن يحتاجون إلى المساعدة، وتصحيح نمط توزيع الأغذية المشوه، والتعاون بصورة بناءة مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الإنسانية الفاعلة في هذه القضية، والسماح للناس بالقيام بالأنشطة الاقتصادية لإشباع حاجاتهم الأساسية واستكمال سبل عيشهم دون تدخل من الدولة؛
- ٢' الأمر بوقف عقوبة الإعدام وإنهاء عمليات الإعدام العلني، وحالات التعسف والإساءة لسلامة الأشخاص وغير ذلك من انتهاكات الحقوق والحريات؛
- ٣' إنهاء معاقبة من يطلبون اللجوء في الخارج ومن أعيدوا إلى البلد، وتوجيه تعليمات واضحة للمسؤولين بتجنب احتجاز هؤلاء الأشخاص ومعاملتهم معاملة لا إنسانية؛
- ٤' التعاون الفعال لحل قضية الأجانب المختطفين ومعالجة القضايا الأخرى، بما في ذلك نتائج الحرب الكورية، التي أشاعت الخوف في البلد؛
- ٥' الاستجابة بصورة إيجابية لتوصيات المقرر الخاص والسماح له بزيارة البلد.

(ب) بالتدريج (الأجل الأطول):

- ١' تحديث النظام القومي بإدخال إصلاحات تضمن مزيداً من المشاركة في عملية معايير حقوق الإنسان الدولية والامتنال لها؛
- ٢' إدخال سياسات إنمائية عادلة على أساس سياسة "الشعب أولاً"، وإعادة تخصيص الميزانيات القومية للقطاع الاجتماعي، بما في ذلك الميزانيات العسكرية؛

- '٣' إدخال مزيد من التدابير الشاملة في مجال الأمن الغذائي، مثل الممارسات الزراعية السليمة وصون البيئة، والمشاركة الشعبية ومشاركة الشعب وتعبئته في عملية التخطيط والبرمجة واقتسام المنافع؛
- '٤' ضمان السلامة والحرية الشخصية بتفكيك نظام الرقابة والوشاية والإبلاغ/المخابرات المنتشر في كل مكان، وإصلاح نظام القضاء واحترام سيادة القانون، مع توفير ضمانات للمتهمين، ومحاكمات عادلة، وتطوير قضاء مستقل، ووضع ضوابط وتوازنات ضد حالات التعسف في استعمال السلطة؛
- '٥' الدخول كطرف في معاهدات حقوق الإنسان الأساسية واتفاقيات منظمة العمل الدولية واتخاذ التدابير لتنفيذها تنفيذاً فعالاً؛
- '٦' توجيه اهتمام خاص للتغلب على التمييز ضد بعض المجموعات النوعية، وتخفيف ضعفها مثل النساء والأطفال والمعوقين والمسنين، وذلك بإبراز حماية حقوق الإنسان ضد الإهمال والإساءة والاستغلال والعنف؛
- '٧' معالجة الأسباب الجذرية لتدفق اللاجئين إلى الخارج؛ وتجريم من يستغلونهم من خلال عمليات تهريب الأشخاص والاتجار بهم، وعدم تجريم الضحايا؛
- '٨' التصرف ضد إفلات المسؤولين عن العنف والانتهاكات من العقاب وذلك بالسماح بوسائل الإنصاف الفعالة على المستوى الوطني والمحلي؛
- '٩' تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بما يضمن الشفافية وإدخال إصلاحات، وطلب المساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمساعدة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بصورة شاملة؛
- '١٠' الاشتراك في حوار بناء مع الأجهزة التعاقدية التي ترصد الاتفاقات التي يكون البلد طرفاً فيها، والتعاون مع جميع آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك الإجراءات الخاصة، بما يضمن المتابعة الفعالة لتوصياتها والدخول إلى البلد.

٨٩- ويدعو المقرر الخاص المجتمع الدولي إلى:

- (أ) أن يؤكد ضرورة اتباع نهج متكامل يشمل منع الانتهاكات، والحماية الفعالة لحقوق الإنسان، وتوفير الرعاية والمساعدة بطريقة يسهل الحصول عليها والمساءلة عنها واشتراك الشعب في التمتع بحقوقه وحياته وضمن سير عملية التنمية في البلد في إطار ديمقراطي؛
- (ب) أن يدعو بقوة إلى تحميل السلطات المسؤولية عن حماية الشعب، وأن يتحمل هو المسؤولية إذا فشلت السلطات الوطنية في أن تفعل ذلك، وأن يطالب بسياسة

"الشعب أولاً" بدلاً من سياسة "العسكر أولاً" المطبقة حالياً، مع استكمالها بعملية إنمائية عادلة، ومعونة غذائية وأمن غذائي، مع الاحترام الواجب لمبدأ "لا نفاذ، لا غداء" إلى جانب الرصد الكافي؛

(ج) أن يحترم حقوق اللاجئين، وخصوصاً مبدأ عدم الإعادة القسرية، وحقوق الإنسان للمهاجرين، وتخفيف قيود قوانين الهجرة الوطنية التي ربما تؤدي إلى احتجاز اللاجئين أو طالبي اللجوء أو إعادتهم جبراً؛

(د) أن يرفع الحوار مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أقصى درجة للتشجيع على حل المنازعات وتوسيع مساحة خطاب حقوق الإنسان والعمل بها، بعرض حوافز ذات صلة وتدابير تدريجية، ربما تكون مرتبطة بضمانات أمن على النحو المناسب؛

(هـ) أن يعالج مسألة الإفلات من العقاب من عدة زوايا، سواء من حيث مسؤولية الدولة و/أو المسؤولية الجنائية الفردية، وتمكين مجموع منظومة الأمم المتحدة، وخصوصاً مجلس الأمن، وفروعها، مثل المحكمة الجنائية الدولية، من اتخاذ تدابير لمنع الانتهاكات الصارخة، وحماية الشعب من الوقوع ضحية وتوفير الإنصاف الفعال.